

## موازنة عقيمة مجزأة غير مدروسة

بعد مضي عقد تقريباً على بداية الأزمة المالية العالمية والديون الوطنية في الاقتصادات النامية وفي طور النمو تزايد بشكل ملحوظ، بلغ درجات غير مقبولة. ففي اليابان على سبيل المثال بلغ الدين مقارنة بالناتج المحلي 240 في المئة، وفي اليونان تجاوز الدين حدود المقبول إلى 185 في المئة وفي إيطاليا والبرتغال الديون تتجاوز 120 في المئة من الناتج المحلي. من المؤكّد أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية لتخفيض الإنفاق وزيادة الإيرادات، سوف يتدحرج الوضع أكثر. كذلك على المصادر المركبة اعتماد سياسات نقية غير عادلة لمحاربة أزمة ارتفاع أسعار الفائدة من أدنى مستوياتها. هذا يعني، أن مدفوعات الفائدة سوف تستهلك حصة متزايدة من الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يجعل المال أقل وفرة لتأمين الخدمات العامة واتخاذ خطوات لضمان نمو اقتصادي طويل الأجل، مثل الاستثمار في البنية التحتية والتعليم وغيرها. وضع لبنان لا يختلف كثيراً في هذه الأزمة، علماً أنه يحتل المرتبة الثالثة بعد اليابان واليونان، ومع فارق كبير، إن كان من ناحية القدرة الاقتصادية أو الدعم الأوروبي للاليونان من صندوق النقد الدولي والمصارف الأوروبية، وأسباب عديدة، وأبرزها الخوف على هذه المصادر من الإنهايار في حال أفلست اليونان ولم تستطع الوفاء بوعدها. لبنان كما هو ظاهر، يواجه أزمتين: أزمة سياسية داخلية، وهي عدم ثقة الشعب بمسؤوليه وسياسيتهم، والخطوات الفاشلة التي يتخذونها في تحضير الموازنة، وأزمة خارجية تمثل بعدم ثقة المؤسسات الدولية والدول المانحة، لاسيما المشاركة في «سيدر»، في جهود لبنان للسير بإصلاحات تساعده على الخروج من محنته. وتبدو الأمور لغاية الآن واضحة. وتخفيف العجز جاء دون المرجو، لاسيما في غياب تنسيق المسؤولين في ما بينهم، وفي غياب لجنة اقتصادية تضع خطة موحدة للخروج من النفق. لذلك، يبدو النفق طويلاً وتبعد الأمور ماضية إلى جمود لا أكثر، مع موازنة مازالت الفوائد تتبع القسم الأكبر منها ورواتب القطاع العام القسم الآخر. وكما هو معروف، هناك طريقتان لتقليل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. الأولى تمثل في تخفيض حجم العجز في الموازنة عن طريق خفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات. وال الأخرى تمثل في توسيع حجم الاقتصاد والوضع المثالي، هو ان تسعى الحكومات إلى خفض العجز وتحويله إلى فوائض أولية (أي زيادة الواردات الضريبية على الإنفاق) بشكل لا يتعارض مع النمو، لاسيما أن السياسات الاقتصادية إذا ما كانت تتعارض مع النمو فستؤدي إلى نتائج عكسية، أي تراجع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة الدين إلى الناتج، وصولاً إلى عجزإضافي. قد يكون السؤال للمعنيين، ما هي السياسات المرجحة التي تؤدي إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي، لاسيما أن هناك دراسات عدّة جرت على الأقل منذ بداية التسعينيات. وهذه الدراسات أظهرت أن التحولات في السياسة المالية تأتي عادة في شكل خطط لسنوات متقدمة تعتدّها الحكومات بهدف خفض الدين إلى الناتج المحلي خلال فترة من الزمن. ويتم ذلك عادة من ثلاثة إلى أربع سنوات. وبعد تحضير هذه الخطط ترى أن تقسيمهما يكون في فتنين: خطط الإنفاق وtentations أساساً من تخفيضات الإنفاق والخطط الضريبية، والتي ترتكز على رفع الضرائب تدريجياً واقتصادياً. هذه الأمور تعكس النظرية «الكينزية» التي تفترض أن خفض الإنفاق هو أكثر ضرراً على الاقتصاد من زيادة الضرائب. في الواقع، إن دراسة الموازنة اللبنانية ضربت بعرض الحائط جميع النظريات الاقتصادية، وكانت بقشور صغيرة لم تشكل سوى تحفيز في العجز لا يتجاوز 4 %، وطال قطاعات حياتية أكثر منها قطاعات غير منتجة وغير قادرة على وقف الهدر والنهب وامتصاص أموال الدولة. وبينما أن لكل وزير أجذدة - عمل حزبه أو وزارته. وكل تابع لشخص معين هو الرعيم والمستفيد الأكبر من وضعية الحال هذه. لذلك أنت الموازنة مختيبة للأعمال وليس على قدر المشكلة الكبرى التي يواجهها الوطن وإذا ما نظرنا إلى الخبرة الدولية في هذا المجال، فإن خطط الترشيفية من ناحية الإنفاق، والتي اعتمدتها بعض الدول بعد الأزمة المالية العالمية، جاءت نتائجها أفضل من باقي الدول التي اعتمدت خطة ترشيفية ضريبية، والتي تعاني ركوداً أعمق من الأولى. على سبيل المثال لا الحصر، المملكة المتحدة، والتي كان الأداء الاقتصادي فيها أقوى بكثير مما توقعه صندوق النقد الدولي، تمثلت خطتها بسياسة خفض الإنفاق (الدعم والمعاشات التقاعدية وسياسات أكثر تعقيداً على أصحاب المعاشات والنخبة)، كما سبق وذكرنا. وجاءت النتائج النمو في المملكة أكثر من معدل النمو الأوروبي والزيادة في الاستثمار. ومع تراجع 21 % إلى زيادة 6 %. والتفسيرات الممكنة لهذه النتائج قد يكون الفارق بالسياسات التي توافق الضرائب، والإإنفاق، وقد تكون أهم هذه السياسات المالية حسب Guajardo and Pescator أن الاستجابة في السياسات التقديمة مسؤولة إلى حد كبير عن الآثار المختلفة والمتأتية من الضرائب أو الإنفاق. والسبب الثاني قد يكون سلوك سعر الصرف. إذ أن التصحيح المالي قد يكون أقل ضرراً، إذا ما سبقه أي تخفيض لقيمة العملة، مما يجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة ودعم النمو. والسبب الآخر، يشمل تحرير المنتج وأسواق العمل. أضف إلى ذلك عامل الثقة والتوقعات الاقتصادية. خلاصة القول، أن خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتمد إلى حد كبير على كيفية تصحيح العجز في الموازنة وما السياسات المتعددة وانعكاساتها. لأن أي تخفيض في العجز قد يأتي نتيجة زيادة الضرائب ما يؤدي حتماً إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج وعدم تراجعه بذلك، وللأسف، نraham يتبعون سياسة عشوائية ومنقحة لم تمس بهم شخصياً، وطال أموراً بيئية دون اللوج في جوهر المشكلة ومحاسبة أصحابها. وهذا جاءت الموازنة عقيمة مجزأة غير مدروسة، لم تأخذ في الاعتبار خبرات الدول في هذا المجال. والمؤكّد أنها لم تعتمد نهج أي مدرسة اقتصادية حاولت معالجة هذه المشكلة.